

Distr.: General
17 December 2013
Arabic
Original: Russian

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة
عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب
اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الاتحاد الأقاليمي لمساعدة المعوقين عقلياً مدى الحياة،
"شراع الأمل"، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

160113 150113 12-62069X (A)



[الأصل: بالروسية]

البيان

روسيا: العنف العائلي ضد المرأة وتقييم حالة منظومة الاستجابة الحكومية

يمكن أن يتخذ العنف ضد المرأة أشكالاً كثيرة. فقد يكون بدنياً، أو جنسياً، أو نفسياً واقتصادياً. وكل أشكال العنف هذه مترابطة وقد تعاني المرأة من أي من تلك الأشكال خلال فترة حياتها. وكلما تغير المجتمع، تتغير أشكال العنف وتظهر أنواع جديدة.

والنساء اللاتي يتعرضن للعنف يعانين من مجموعة كاملة من القضايا الصحية ولا يمكنهن المشاركة بالكامل في الحياة الاجتماعية. والعنف ضد المرأة الذي يمارس من قبل تجاه الجيل الذي يليه، يدمر عائلات ومجتمعات محلية بأكملها، ويهيئ خلفية خصبة لانتشار أشكال أخرى من العنف داخل المجتمع.

وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي العنف ضد المرأة إلى إفقارهن وإفقار عائلاتهن، ومجتمعاتهن المحلية وبلداتهن. ويقوّض العنف إنتاجية الاقتصاد، ويحول الموارد من المؤسسات الحكومية ومن أرباب العمل، ويعرقل تكوين رأس المال البشري.

والعنف ضد المرأة ظاهرة معقدة ويعبر عن نفسه من خلال طائفة متعددة من الأشكال ويتمخض عن عواقب وخسائر بعيدة المدى وطويلة الأجل. ويلزم اتخاذ تدابير شاملة ومنهجية وحاسمة لاجتثاثه.

ولقد أصبحت حقوق المرأة جزءاً لا يتجزأ من القانون الدولي في مجال حقوق الإنسان. ولذا فإن العنف ضد المرأة يشكل انتهاكاً مباشراً لهذه الحقوق. ولهذا السبب فإن الحكومات والمؤسسات الحكومية ملزمة باتخاذ خطوات لمكافحة العنف، حتى ولو كان يحدث في محيط العائلة نفسها. فالدولة مسؤولة عن ما تتخذه أو لا تتخذه من إجراءات.

وإلى الآن، لا يزال هناك افتقار إلى نهج منظم لحل هذه المشكلة في روسيا على الصعيد الحكومي. والسبب الرئيسي لذلك هو الافتقار إلى تشريعات خاصة مكرسة لمكافحة العنف ضد المرأة. وهناك في الوقت الراهن ٨٩ دولة لديها بشكل أو بآخر أحكام تشريعية ترمي مباشرة إلى مكافحة العنف العائلي، كما أن هناك ٩٠ دولة لديها بشكل أو بآخر معايير قانونية ترمي إلى مكافحة الاعتداء الجنسي. وقد اعتمد العديد من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة - مثل أوكرانيا وقيرغيزستان ومولدوفا وجورجيا - قوانين لمكافحة العنف.

وعلى هذا، فكما أظهرت التجربة الدولية، يتمثل أنجع سلاح لمكافحة العنف ضد المرأة في الإبداء الصريح للإرادة السياسية من جانب الدولة، على أن يدعم ذلك اتخاذ خطوات عملية، من قبيل اعتماد قوانين خاصة أو خطط عمل حكومية على المستوى الاتحادي، وفقا للتوصية العامة رقم ١٩ الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، والتي تنص على أن تعريف التمييز يشمل أيضا مشكلة العنف ضد المرأة، وكذلك وفقا لإعلان الأمم المتحدة بشأن العنف ضد المرأة.

والإحصاءات بشأن الجرائم ضد المرأة والمرتبطة بالعنف العائلي في روسيا مجزأة، ويصعب الحصول عليها، أو إنها ببساطة، كثيرا ما تكون غير موجودة. وبالرغم من ذلك فاستنادا إلى دراسات إفرادية وبيانات عامة أدلى بها ممثلو الهيئات الحكومية، يمكننا أن نبين النطاق العام للمشكلة.

- تواجه واحدة من كل أربع عائلات العنف بشكل أو بآخر؛
 - يوجد دافع عائلي أو محلي في ثلثي حالات القتل العمد؛
 - يُقتل في كل عام حوالي ١٤ ٠٠٠ امرأة بواسطة أزواجهن أو أشخاص وثيقي الصلة بهن؛
 - يُرتكب ما تصل نسبته إلى ٤٠ في المائة من جرائم العنف الخطيرة في محيط العائلة؛
 - تُعاني المرأة الروسية من العنف العائلي أكثر مما تعانيه من الغرباء. بما مقداره ٣ مرات.
- وتواجه النساء ذوات الإعاقة تمييزا مزدوجا في جميع جوانب حياتهن. وبالمقارنة مع الرجال ذوي الإعاقة، تُعاني النساء ذوات الإعاقة معاناة أكبر من الفقر والعزلة، وكقاعدة عامة كثيرا ما يقعن ضحايا للعنف، وهذا أمر يرتبط بعوامل تزيد من اعتمادهن على الآخرين أو حرمانهن من الفرص والحقوق الأساسية. وكثير من هذه العوامل يؤدي أيضا إلى إفلات مرتكبي الجرائم من العقاب.

ويلاحظ الخبراء أن الأشخاص المصابين باضطرابات عقلية أو سلوكية، وخاصة أولئك الذين يوضعون في مؤسسات خاصة، أكثر عرضة للعنف.

وتوضح البيانات المتعلقة بالجرائم التي تُرتكب ازدياد وقوع الأطفال، لا النساء فقط، ضحايا لطغاة العائلة. ويعاني الأطفال الذين يشاهدون العنف العائلي من الصدمة النفسية الخطيرة ذاتها التي يعاني منها ضحايا العنف مباشرة. ويرجّح جدا، متى بلغ الطفل المضطر إلى مشاهدة العنف العائلي بصورة منتظمة، سن الرشد، أن يسمح أيضا بمثل هذا العنف في علاقاته مع الأشخاص الآخرين.

الاستنتاج

تُعد التشريعات الروسية الحالية ولا سيما في مجال من قبيل العنف العائلي، غير ناجعة. فالإطار القانوني أو التنظيمي لا يأخذ في الاعتبار خصائص الأفعال الجنائية ضد المرأة، والتهديد الذي يمثله ذلك العنف بالنسبة لصحتها، وسلامتها وحياتها. وثمة افتقار إلى تدابير حامية للضحايا من قبيل الأوامر التقييدية، وهي ضرورية بصفة خاصة في حالات العنف العائلي.

وبما أن معظم حالات العنف العائلي تندرج تحت الادعاءات الخاصة (المادتان ١١٥ و ١١٦، من الجزء ١ من القانون الجنائي للاتحاد الروسي)، فيعني هذا ترك الضحايا دون حماية مناسبة من جانب الدولة. وتضطر الضحايا إلى الاضطلاع بدور المدعي العام بأنفسهن، لكن دون استفادة من التدريب القانوني الخاص وبدون الحق في الحصول على المساعدة المجانية من محام أو من فني قانوني. ويتبين الموقف الحالي مع التزامات الاتحاد الروسي بحماية حقوق وحريات مواطنيه. وينتهك هذا بصفة خاصة، المادة ٢ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تقتضي من الدولة أن تكفل من خلال محاكمها الوطنية المختصة أو المؤسسات العامة الأخرى حماية فعالة للمرأة ضد أي فعل من أفعال التمييز.

التوصيات

ندعو إلى ما يلي بموجب الالتزامات الدولية للاتحاد الروسي:

(أ) اعتماد قانون اتحادي بشأن تدابير لتوفير الحماية القانونية والاجتماعية لضحايا العنف العائلي؛

(ب) استبعاد الجرائم المرتكبة في محيط العائلة من فئة حالات الادعاء الخاص ونقلها إلى فئة حالات الادعاء العام؛

(ج) وللحد من تجريم السكان ومنع تكرار السلوك العنيف، تستحدث عقوبة إضافية في المادة ٤٤ من القانون الجنائي للاتحاد الروسي ('العقوبات')، وحضور دورات تثقيف إصلاحية إلزامية، يمكن فرضها كعقوبة أولية فضلا عن فرضها كعقوبة إضافية. كما ينبغي استحداث تعديلات مناظرة لمواد أخرى من القانون الجنائي للاتحاد الروسي تتعلق بالعقوبات؛

(د) ضمان الحماية الكاملة لضحايا العنف العائلي في إطار النظام المدني والنظام القضائي الجنائي. وينبغي تعزيز تلك الضمانات إما من خلال تشريعات خاصة أو من خلال

تعديل التشريع الحالي. ويوصى أيضا باستحداث أمر تقييد كتدبير مستقل للحماية، أو استحداث إضافات للقانون المتعلق بحماية الضحايا، والشهود، والمشاركين الآخرين في الإجراءات الجنائية، بما في ذلك إصدار أوامر حماية في الفصل ٢ ('أنواع الحماية التي توفرها الحكومة') كأحد أشكال الحماية. ومن الضروري أيضا ضمان توقيع العقوبة بالنسبة لأي انتهاكات لتدابير الحماية.

ويتمثل العائق الرئيسي أمام أي استجابة فعالة لمشكلة العنف ضد المرأة في روسيا حاليا في عدم وجود سياسة حكومية على الصعيد الاتحادي تحدد هذه المشكلة باعتبارها عائقا خطيرا أمام مراعاة تنفيذ حقوق المرأة باعتبارها من حقوق الإنسان.

و لم يشهد مطلع التسعينيات زيادة كبيرة في الأنشطة الاجتماعية في مجال مراعاة حقوق المرأة فقط، بل شهد مثل ذلك أيضا من جانب الحكومة (منهاج عمل ييجين لتحسين حالة المرأة). ومن ناحية أخرى، فإن الإصلاح الإداري لهيئات الحكومة الاتحادية (الذي بدأ عام ٢٠٠٤) دمر بالفعل الآلية الوطنية لكفالة المساواة في الحقوق للمرأة التي كانت قائمة من قبل.

وقد أوقفت اللجنة المشتركة بين الإدارات المعنية بمشاكل العنف العائلي أنشطتها في عام ٢٠٠٥ - وقد كانت الهيكل الحكومي الوحيد الذي شملت أعماله مباشرة دراسة مشكلة العنف ضد المرأة.

واليوم تنهض اللجنة المعنية بالأسرة والمرأة والطفل في مجلس الدوما في الدولة، ووزارة الرعاية الصحية والتنمية الاجتماعية بمسؤولية القيام بالأنشطة المتعلقة بدائرة واسعة من القضايا الجنسانية على صعيد الدولة. ولا ترد مسألة العنف في جدول أولوياتهما.

وثمة مثال آخر يوضح الأولوية المتدنية المخصصة للمشكلة وهو عدم مشاركة الاتحاد الروسي في حملة مكافحة العنف ضد المرأة، التي يضطلع بها مجلس أوروبا في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وإلى الآن لا تزال روسيا هي البلد العضو الوحيد في مجلس أوروبا الذي لم يستجب لاستبيان مجلس أوروبا المتعلق بتلك الحملة.

وينعكس انعدام إيلاء أولوية لحالة مشكلة العنف ضد المرأة أيضا في عدم وجود الوكالات المتخصصة اللازمة - المنازل المؤقتة ودور اللاجئين. وفي الوقت الراهن، وطبقا للبحث الذي نضطلع به، يوجد ٢٣ من تلك المؤسسات فقط، في روسيا، وهي تموّل بصورة رئيسية من الميزانيات الحالية. وتوفر إجمالا حوالي ٢٠٠ مكان، ويشمل هذا العدد، علاوة على ذلك الأطفال أيضا، لا النساء فقط. و الروس، خلافا للدولة، أكثر إدراكا جدا لأهمية

المنظمات المتخصصة التي يمكنها توفير المساعدة للضحايا. وتبين الأبحاث أن حوالي ٧٠ في المائة من السكان الذين جرى استفتاءؤهم تكلموا بشأن الحاجة إلى إنشاء مراكز للأزمات.

الاستنتاج

على الرغم من القيام بأعمال كبيرة في روسيا تتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة طوال الـ ٢٠ سنة الماضية، لا يزال الأمر يفتقر إلى نهج منظم لتسوية تلك المشكلة على صعيد الدولة.

ولم تقم الحكومة الروسية حتى الآن باتخاذ خطوات كافية لمكافحة هذه الظاهرة. وفي شتى أنحاء روسيا، لا يتوفر للسلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية أي هيكل من أي نوع أو أي برنامج اتحادي واحد أو خطة عمل وطنية واحدة لمكافحة العنف وتقديم المساعدة إلى ضحاياه. وتحتاج حكومة الاتحاد الروسي إلى أن تبدي إرادتها السياسية وأن تحيل مراعاة حقوق المرأة ولا سيما في مجال العنف ضد المرأة، إلى فئة القضايا ذات الأولوية. ويلزم وجود برنامج اتحادي واحد أو خطة عمل وطنية واحدة لمكافحة العنف وتقديم المساعدة إلى ضحاياه.

التوصية

إنشاء آلية وطنية فعالة لتحسين حالة المرأة على الصعيد الاتحادي، تتمتع بسلطة اتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذها. ويستلزم إنشاء مثل هذه الآلية الوطنية صياغة واعتماد قانون اتحادي مناظر بشأن الآلية الوطنية لتنفيذ المبدأ الدستوري بتساوي الفرص للرجل والمرأة في الاتحاد الروسي، فضلا عن إنشاء هيئات يجري تمكينها على الصعيد الاتحادي والإقليمي والمحلي، مع تخصيص التمويل اللازم من الميزانية. وينبغي أن يكون أحد مهام الآلية الوطنية وضع تدابير لمكافحة العنف ضد المرأة ورصد تنفيذها.

اعتماد برنامج اتحادي لمكافحة العنف ضد المرأة ومنع هذه الظاهرة.